رقابة البنك المركزي على الحوالات الخارجية وأثرها على نظام المعلومات الضريبي

بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب

Central Bank control of external transfers and its impact on the tax information system

Applied research in the General Authority for Taxes

ساره ثامر نافع

أ.م.د نضال رؤوف احمد المعهد العالي للدراسات المحاسبيه والماليه nidhal@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

المستلخص

يعد نظام المعلومات الضريبي من اهم الوسائل التي تساعد الاداره الضريبيه للوصول الى الدخل الحقيقي للمكلف، وجاءت مشكلة البحث فيما تعانيه الهيئه العامه للضرائب من صعوبه معرفه الدخول الحقيقيه الناتجه عن عمليات الاستيراد الممولة من قبل نافذه العمله في البنك المركزي، ومن خلال ماتقدم تكمن مشكلة البحث بالسؤال التالي (هل تساعد الرقابه التي يقوم بها البنك المركزي على الحوالات الخارجيه بالوصول الى الدخل الحقيقي للمكلف). ويكتسب البحث اهمية وذلك من خلال التركيز على رقابة البنك المركزي على الحوالات الخارجيه وكيفية تسخير هذه الرقابه لتمويل نظام المعلومات الضريبي، ويسعى البحث الى تحقيق الاهداف الاتيه التعرف على الحوالات الخارجيه والية الرقابة المتبعه من قبل البنك المركزي عليها، والتعرف على نظام المعلومات الضريبي ومكوناته، وبيان العلاقه بين رقابة البنك المركزي على الحوالات الخارجيه ونظام المعلومات الضريبي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات اهمها: عمل نظام معلومات متكامل يربط الهيئه العامه للضرائب بالبنك المركزي فيتم من خلاله تزويد الهيئه العامه للضرائب بكافة معلومات التحويلات الخارجيه المخصصه للاستيراد التي تتم عبر نافذة العمله، التنسيق بين البنك المركزي والهيئه العامه للضرائب بخصوص فرض العقوبات والغرامات من قبل الطرفين على المخالفين وذلك لتقليل ظاهرة التهرب الضريبي وظاهرة تهريب العملة الاجنبيه.

Abstract:

Tax information system is one of the most important means that help the tax administration to reach the real income of the taxpayer, and the problem of research came in the General Authority for Tax ,The next question (Does the control carried out by the Central Bank on foreign remittances to reach the real income of the taxpayer). The research is gaining importance by focusing on the Central Bank's control over foreign remittances, and how to use this control to finance the tax information system. The relationship between the Central Bank's control over foreign remittances and the tax information system.

The study has reached a number of recommendations, the most important of which are the following: The work of an integrated information system linking the General Tax Authority with the Central Bank, through which the General Authority for Taxes is provided with all the external remittance information allocated for import through the currency window. The parties accepted the guilty person in order to reduce the phenomenon of tax evasion and the phenomenon of foreign currency smuggling.

١- المقدمه

تعتبر الضرائب احد ايرادات الدوله المدرجه ضمن الموازنه العامه وتستخدم في سد جزء من النفقات العامه، فيجب السعي لحل وتخطي جميع المشاكل التي تعاني منها الاداره الضريبيه وتهيئه الوسائل التي تساعدها في انجاز عملها على اتم وجه وذلك لعدم ضياع جزء من هذه الايرادات، وان ابرز المشاكل التي تعاني الاداره الضريبيه منها هي عدم القدره للوصول الى الدخل الحقيقي للمكلف ولحل هذه المشكله لابد من بناء نظام معلومات ضريبي متكامل يمول بالبيانات من الجهات التي لها علاقه مع المكلف بحيث تتوفر معلومات متكامله عن نشاط المكلف ودخله الحقيقي لدى السلطه الضريبيه، بحيث يفشل المكلف باي محاوله لاخفاء جزء من دخله او التهرب الضريبي، وهذا ماسيتناوله بحثنا.

ولغرض دراسة هذا البحث فقد تم تقسيمه الى اربعة مباحث، تبين الباحثه في المبحث الاول المنهجيه المتبعه وبعض الدراسات السابقه، وفي المبحث الثاني الجانب النظري لرقابة البنك المركزي ونظام المعلومات الضريبي، وفي المبحث الثالث الجانب العملي، اما المبحث الرابع فيتضمن الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت اليها الباحثه.

٢-١ منهجية البحث: -

٢-١-١ مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث بصعوبه معرفه الاداره الضريبيه بالدخول الحقيقيه الناتجه عن عمليات الاستيراد الممولة من قبل نافذه العمله في البنك المركزي، ومن خلال ماتقدم تكمن مشكلة البحث بالسؤال التالي

(هل تساعد الرقابه التي يقوم بها البنك المركزي على الحوالات الخارجيه بالوصول الى الدخل الحقيقي للمكلف**)**.

٢-١-٢ أهمية البحث

يكتسب البحث اهمية من خلال التركيز على رقابة البنك المركزي على الحوالات الخارجيه وكيفية تسخير هذه الرقابه لتمويل نظام المعلومات الضريبي، وبالتالي الوصول الى دخل المكلف والحد من التهرب الضريبي.

٢-١-٣ أهداف البحث

يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الاتيه

- التعرف على الحوالات الخارجيه والية الرقابة المتبعه من قبل البنك المركزي عليها
- التعرف على نظام المعلومات الضريبي ومكوناته
- بيان العلاقه بين رقابة البنك المركزي على الحوالات الخارجيه ونظام المعلومات الضريبي

٢-١-٤ فرضية البحث

ان تسخير بيانات الحوالات الخارجيه التي تتم عبر نافذة البنك المركزي لنظام المعلومات الضريبي تساعد الاداره الضريبيه بلوصول الى الدخل الحقيقي للمكلف وبالتالي الحد من التهرب الضريبي.

٢-١-٥ مجتمع وعينة البحث

١. مجتمع البحث/ الهيئه العامه للضرائب
٢. عينة البحث/ (قسم الشركات)

٢-١-٦ حدود البحث: أتخذ البحث حدين

- الدود المكانيه / تم اختيار الهيئه العامه للضرائب
- الحدود الزمانيه/ سنه تقديريه

٢-١-٧ منهج البحث

لاثبات صحة فرضية البحث سيتم الاعتماد على اسلوب المنهج الوصفي في الجانب النظري، اما بالنسبه للجانب العملي فتم الاعتماد على اسلوب المنهج التحليلي.

٢-١-٨ أساليب جمع البيانات والمعلومات:

أستندت الباحثه في جمع البيانات والمعلومات في

- الجانب النظري:
  أ- الكتب والاطاريح والرسائل
  ب- الابحاث والمجلات العلميه
  ت- المقابلات الشخصيه مع المدراء والمخمنين
  ث- القوانين والانظمه
- الجانب العملي:

تم اعتماد الباحثه في اجراء الجانب العملي من بحثها على البيانات والحالات العمليه لعدد من الشركات التجاريه المستورده ومن ثم مقارنة المعلومات المصرح بها من قبل المكلف مع معلومات البنك المركزي وبالتالي بيان مقدار الضريبه في كلا الحالتين.

٢ – ٢ دراسات سابقه

تساعد الدراسات السابقه في تحديد الإطار النظري والإطار العملي لهذا البحث وسيتم التطرق الى دراسه اجنبيه لها علاقة بموضوع البحث الحالي، وبيان اهم نتائج الدراسه السابقه وأوجه الشبه والاختلاف مع الدراسه الحاليه

٢-٢ دراسات سابقه

٢-٢-١ دراسات عربيه

١. دراسة (شهاب، علي شاكر محمود: ٢٠٠٧)

عنوان الدراسه: الدور التنظيمي الرقابي للبنك المركزي العراقي للمده (١٩٩٨_٢٠٠٥)

مشكلة الدراسه: تبرز مشكلة البحث من خلال عمل البنوك المركزيه في البلدان الناميه التي من ضمنها العراق من خلال نظام مصرفي يتسم بأرتفاع مقدار عرض النقود (التضخم الركودي)، وضيق نطاق الجهاز المصرفي الخاص وضعف الوعي المصرفي، ومحدودية السوق الماليه وعدم وجود سوق نقديه يعتد بها، وضعف التنسيق بين السياستين النقديه والماليه، ضعف الاداره غير المباشره للسياسه النقديه، وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي... الخ من المعوقات التي تجعل مدى نجاح الوسائل الرقابيه في تلك البلدان والعراق ايضاً محدوده لاسيما بالنسبه للأدوات الكميه التي تدعو الحاجه الى استخدامها ضمن التوجه الجديد لاقتصاد السوق ومواكبة التطورات العالميه.

نتائج الدراسه: ان البنك المركزي العراقي لم يستخدم الوسائل الكمية وخاصةً عمليات السوق المفتوح الا في السنوات الخيره من عقد التسعينيات بصوره عامه، وبشكل أكثر تركيزاً بعد صدور قانون (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ بصوره خاصه، بناء على التوجه الجديد للبنك المركزي العراقي لاقتصاد السوق الذي تحكمه قوى العرض والطلب.

أهم التوصيات: أعتماد التوقعات للاتجاهات الاقتصاديه في تخمين نمو عرض النقد، بمايحقق العلاقه المتوازنه بين عرض النقد والناتج المحلي (الحقيقي) وتكييف تمويل الانفاق العام لتحقيق الانسجام بين معدل نمو عرض النقد ونمو العرض السلعي وبالتنسيق مع السياسات السعريه وذلك لضمان انحسار وتقليص الفجوات التضخميه.

مدى الإفادة من الدراسة: ركزت الدراسة على الوسائل النوعيه والكميه للرقابه على الائتمان ومدى نجاح هذه الوسائل الرقابيه في البلدان الناميه، بحث تطبقي تم الإفادة منها كدراسة سابقة.

٢. دراسة (المعموري، لؤي هادي عبيد: ٢٠١٥)

عنوان الدراسه: التهرب الضريبي بسبب غياب التنسيق بين الهيئة العامة للضرائب والهيئة العامة للكمارك ونافذة بيع وشراء العملة الأجنبية

مشكلة الدراسه: تكمن مشكلة البحث في أن التجار والمستوردين الذين تحول إستيراداتهم عن طريق نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي لا يخضعون للتحاسب الضريبي عن إستيراداتهم بالكامل أو قد لا يصرحون عنها بالكامل للإدارة الضريبية مما يؤدي إلى ضياع حصيلة ضريبية.

نتائج الدراسه: لم يلتزم بعض التجار والمستوردين ببعض الشروط والتي تعتبر مهمة لأجراء التنسيق منها:

أ. يقوم بعضهم بتقديم وثائق على استيراد منتج معين وعند تحقق الاستيراد يتبين حسب التصريحة الكمركية أن الاستيراد من منتج آخر.

ب. عدم التزامهم بالمدة المحددة لتنفيذ الاستيراد بموجب تعليمات البنك المركزي على أن لاتتجاوز مدة اقصاها (ستة أشهر).

أهم التوصيات: على البنك المركزي العراقي أن يدرس جدياً إمكانية بيع العملة الأجنبية لعمليات الاستيرادات المتحققة فعلاً، بمعنى إن يقدم المستورد ما يؤيد ادخال البضائع أو الخدمات للعراق لتقوم نافذة بيع العملة الأجنبية بتجهيزه بقيمها، لكون أن نشاط الاستيراد هو نشاط مستمر ويبقى التاجر بحاجة إلى ذلك.

مدى الإفادة من الدراسة: ركزت الدراسة على التهرب الضريبي للمستوردين الناتج عن ضعف العلاقة بين الإدارة الضريبية، والهيئه العامه للكمارك، ونافذه بيع العملات الاجنبيه، بحث تطبيقي تم الإفادة من الجانب النظري.

٢-٢-٢ دراسات اجنبيه

دراسة (AGNES,CHARIES, 2012)

عنوان الدراسة: The impact of innovative accounting practices on tax evasion in Kenyan companies (تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية في التهرب من دفع الضريبة في الشركات الكينية)

مشكلة الدراسه: اعتماد الشركات الكينية لأساليب المحاسبة الابداعية لغرض التهرب من دفع الضريبة

نتائج الدراسه: توصلت الدراسة الى ان التهرب من دفع الضرائب هو احد العوامل التي تدفع هذه الشركات الى استخدام اساليب المحاسبة الابداعية.

أوجه الشبه: وجود تلاعب بحسابات الشركات مما يؤدي الى التهرب الضريبي.

اوجه الاختلاف: ركزت الدراسه الحاليه على مقارنة البيانات المقدمه من قبل المكلف مع معلومات نظام المعلومات الضريبي.

٣- الإطار النظري لرقابة البنك المركزي على الحوالات الخارجيه واثرها على نظام المعلومات الضريبي

٣-١ رقابة البنك المركزي على الحوالات الخارجيه

٣-١-١ مفهوم الحوالات الخارجيه

هناك عدة تعاريف للحواله الخارجيه والجدول رقم واحد يوضح عدد منها

جدول رقم (١) يبين تعاريف الحواله الخارجيه

المصدر	التعريف
(شكري، ٢٠٠٤: ص٦٢)	امر دفع يصدره المصرف بناء على طلب زبونه اذا كانت الحواله الخارجيه صادره او يستلمه لحساب زبونه اذا كانت الحواله الخارجيه وارده.
(Cecchetti and others, 2011: 69)	عملية تحويل الأموال من حساب مصرفي في دوله ما إلى حساب مصرفي آخر في دوله اخرى.
(الراوي، ٢٠١٥: ص٢٥٧)	أمر دفع يوجه من المصرف المحول داخل بلد معين بناء على طلب زبونه لأحد فروعه او مراسليه (المصرف الدافع) خارج حدود الدوله بدفع مبلغ معين الى شخص معين هو المستفيد من الحواله الخارجيه اي ان الامر في دوله والمستفيد في دوله اخرى.

*الجدول من اعداد الباحثه بالاعتماد على المصادر اعلاه

٣-١-٢ انواع الحوالات الخارجيه

اشار الغبان الى عدة انواع للحواله الخارجيه منها (الغبان، ٢٠١٣: ص ١٤٧ ـ ١٥٠)

- الحوالات الخارجيه المباعه (الصادره): وينشأ هذا النوع من الحوالات المصرفيه لاغراض تحويل الاموال من داخل البلد الى الخارج وذلك لعدة اغراض مثل تحويل مدخولات الاجانب الذين يعملون داخل البلد الى ذويهم في الخارج او لاغراض سد قيمة الاستيراد او لسد نفقات دراسه الطلاب الذين يدرسون خارج البلد.
- الحوالات الخارجيه المسحوبه على المصرف (وارده): وتنشأ هذه الحوالات عند قيام المراسلين بسحب حوالاتهم لامر مستفيدين موجودين داخل بلد المصرف الدافع بناء على طلب المحول في بلد المراسل الاجنبي.
- شيكات المسافرين: وهي عباره عن شيكات بموجب نموذج خاص يزود بها المسافرين وهي بمثابة عمله اجنبيه يمكن تصريفها من اي بلد حسب الاعراف المصرفيه، ومن مميزاتها سهلة التداول ويتوفر فيها عنصر الامان والثقه حيث لايجوز صرفها الابعد توقيع المستفيد توقيع ثاني، ويتم طبع كميات وفئات من هذه الشيكات وفقاً للاعراف المصرفيه مع المراسلين والاتفاق بهذا الشأن.
- الحوالات الخارجيه المبتاعه: وتنشا هذه العمليه المصرفيه عند ابتياع شيكات مسافرين صادرة من مصارف خارجيه، ويقوم المصرف بشرائها بعد التأكد من صحتها بسعر الشراء للعمله الاجنبيه حسب نشرة الاسعار الرسميه حيث يدفع لحاملها المبلغ المعادل بالعمله المحليه.

٣-١-٣ أطراف الحواله الخارجيه

تشترك عدة أطراف في عملية التحويل الخارجي فقد اشار الصيرفي والراوي الى هذه الاطراف كما يلي:

١. طالب التحويل (زبون المصرف): هو الشخص سواء كان (طبيعي او معنوي) الذي يطلب من مصرفه داخل حدود دوله معينه بتحويل مبلغ معين لأمر شخص اخر يسمى المستفيد في دوله اخرى ويتضمن هذا الطلب (طريقه التحويل، وتفاصيل الحواله،

نوع العمله المحول بها ومقدارها، نوع العمله المحول لها، اسم المستفيد المحول اليه وعنوانه بالخارج) بعد ان يكون طالب التحويل قد قام بتوفير مبلغ الحواله او مايعادله في حسابه او عمل على دفعها للمصرف نقداً (الصيرفي، ٢٠١٦: ص ١٦٧)

٢. المصرف المحول: هو المصرف الذي يقوم بتنفيذ طلب زبونه وذلك باصدار امر الدفع الى فروعه او الى مراسليه من المصارف الاخرى في الخارج بدفع مبلغ لامر المستفيد (الصيرفي، ٢٠١٦: ص ١٦٧)

٣. المصرف الدافع: هو المصرف الذي يقوم باستلام امر الدفع الذي يرسله المصرف المحول ويقوم المصرف المحول باختيار المصرف الدافع (المراسل) الذي قد يكون أحد الفروع الخارجيه للمصرف المحول او أحد المصارف الاجنبيه في الخارج وتكون هذه المصارف في بلد الجهة المستفيده (الراوي،٢٠١٥: ص٢٥٩)

٤. المستفيد: وهو الشخص سواء كان (طبيعي او معنوي) الذي صدر امر الدفع لصالحه (الراوي،٢٠١٥: ص٢٥١)

٥. المصرف المغطى (عند وجوده): هو المصرف الوسيط بين المصرف المحول والمصرف الدافع اي في حاله عدم احتفاظ كل من المصرف المحول والمصرف الدافع بحسابات بعمله الحواله لدى بعضهم البعض فان المصرف المغطى هو الذي يدفع قيمه الحواله للمصرف الدافع (الصيرفي، ٢٠١٦: ص ١٦٧).

٣-١-٤ نافذه بيع وشراء العمله في البنك المركزي والية عملها

تسمى النافذه اليوميه لبيع وشراء العمله واختصارها (النافذه) ويديرها البنك المركزي لعمليه بيع وشراء العمله الاجنبيه من والى الجمهور (الحكومه، ودوائر الدوله، والمصارف، وشركات التحويل والصيرفه) بواسطة (المزاد) الذي يفتح بشكل يومي بأستثناء ايام العطل الرسميه، ولكن غالباً ماتتم عمليات البيع فقط من خلاله حيث يعرض المزاد الدولار للبيع ويتم دخول متنافسين لشرائه وهذا مايبرر تسميته بالمزاد، اما عمليه شراء الدولار التي يقوم بها البنك المركزي من الحكومه لقاء سعر محدد تكون خارج المزاد أي عمليه مستقله، ويحقق البنك المركزي ربحاً مزدوجاً من خلال نافذه بيع وشراء العمله حيث يقوم بشراء الدولار من الحكومه فيربح من فارق السعر فرضاً ٢ دينار عن كل دولار، ويربح مره اخرى عندما يقوم ببيع الدولار الى المصارف وشركات التحويل المالي وشركات الصيرفه (٢٤ للبيع النقدي، ٢١ للحوالات) فرضاً لكل دولار. فعند فتح المزاد تقوم (المصارف وشركات التحويل والصيرفات) المسجله رسمياً فقط بتقديم عروضها بشكل مغلف (مغلق) حيث يتضمن العرض الكميات المطلوبه من قبل المصرف اوشركات التحويل، أما السعر فأنه يتحدد من قبل البنك المركزي وغالباً مايمتاز بالثبات وأحياناً يتقلب في مستوى محدود، فبعد تقديم طلبات (المصارف وشركات التحويل والصيرفه) تقوم لجنه متخصصه متكونه تقريباً من (٨ أشخاص) من مدراء عامين وموظفين بفتح ودراسة تلك العروض اليوميه، فاما يتم قبول الطلب او ترفض بسبب عدم استكمالها للاوراق القانونيه اوقيامها لسلع غير مرغوبه او الشك في تزوير بعض الاوراق، وان الطلبات المقبوله يتم توزيعها على عدة ايام وذلك بسبب كثرة الطلبات المقدمه فتحتاج الى وقت لتتم اجراءات التحقق منها بحيث جزء منهم يستلم طلباته في اليوم الاول والجزء الاخر في اليوم التالي.

٣-١-٥ رقابة البنك المركزي على الحوالات الخارجيه

يراقب البنك المركزي على التحويلات المصرفيه الخارجيه من خلال (ياسين ودرويش،١٩٩٦: ص٣٩٠)

- القوانين والانظمه والتعليمات/ فمن ضمن هذه القوانين (قانون مكافحة غسيل الاموال رقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٤ الذي الزم المصارف بالتحري عن هوية الزبون عند فتح حساب او اجراء عمليات ماليه وابلاغ البنك المركزي عن المعاملات المشتبه بها) حيث اعطى الحق للبنك المركزي القيام بعملية الرقابه على المصارف ومعرفة مدى التزام المصارف بأبلاغ البنك المركزي عن هوية زبائنه (أسماعيل،٢٠١٨:ص١) كما نص في الماده ٤١ الفقره ج (يزود كل مصرف البنك المركزي بمعلومات أو أحصاءات عن مختلف حسابته وانشطته بما في ذلك معلومات عن الودائع او التسهيلات المصرفيه او الخطط الائتمانيه او ألالتزامات الائتمانيه او الطارئه الممنوحه لعملائه)، وتعتبر الحوالات الخارجيه احد التسهيلات المصرفيه.
- عمليات تفتيش المصارف المرخصه/ قيام البنك المركزي بتفتيش المصارف وألاطلاع على سجلاته المحاسبيه وتفاصيل العمليات الماليه التي تخص الفتره وذلك بموجب الماده ٥٣ من قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤.

- الكشوفات والبيانات/ يلزم البنك المركزي المصارف بتقديم الكشوفات والبيانات الخاصه بعمليات التحويل المصرفي الخارجي كما بينت تعليمات بيع وشراء العمله الاجنبيه لسنة ٢٠١٧ اما بشكل كشوفات تحليليه تغطي المستفيدين النهائيين وأوجه أستخدام المبالغ المعززه خلال الشهر المعني وتكون مدة تقديم هذه الكشوفات خلال مده اقصاها شهر بعد التنفيذ.

بيانات الزبون المحول بيانات المستفيد النهائي

تاريخ الاشتراك في النافذه	المبلغ المعزز	اسم الزبون المحول	المبلغ المحول	جنسية المحول	الغرض من التحويل	اسم الوسيط المالي في بلد المحول	اسم الوسيط المالي في بلد المستفيد	المستفيد الأخير	البلد	جنسية المستفيد

شكل رقم (١) يوضح نموذج الكشف التحليلي

*الشكل من اعداد الباحثه بالاعتماد على تعليمات بيع وشراء العمله الاجنبيه لسنة ٢٠١٧

او بشكل التصاريح الكمركيه عن معاملات الاستيراد التي اشترى المصرف العمله الاجنبيه من البنك المركزي لتغطيتها ويكون تقديمها الى البنك المركزي بعد ثلاث أشهر من تعزيز الرصيد والتفاصيل موضحه في الشكل رقم (٢)

أسم الزبون	رقم التصريحه	تاريخ التصريحه	مبلغ التصريحه	المنفذ الحدودي	مبلغ الحواله او ألاعتماد	تاريخ طلب الحواله او الاعتماد	نوع البضاعه المستورده

شكل رقم (٢) يوضح تفاصيل التصريحه الكمركيه

*الشكل من اعداد الباحثه بالاعتماد على تعليمات بيع وشراء العمله الاجنبيه لسنة ٢٠١٧

فتبدأ عملية الرقابه على الحوالات الخارجيه من خلال دائرة مراقبة الصيرفه في البنك المركزي حيث تلزم المصرف بعد الفتره محدده من استلامه للعمله الاجنبيه بتقديم الكشوفات التحليليه والتصاريح الكمركيه لعمليات الاستيراد فتقوم بدراسة المعلومات والتأكد من التصاريح الكمركيه من خلال صحة صدور تصدر من الهيئه العامه للكمارك تؤيد صحة التصريحه ومبلغها ففي حالة وجود مخالفه (أي وجود حوالات لم يقابلها أستيراد او تكون قيمة الحواله اكبر من قيمة الاستنيراد). يقوم البنك المركزي بفرض عقوبه على المصرف نفسه وليس الزبون لان البنك المركزي لايتعامل مع شخص معين او شركه معينه بل يتعامل كمؤسسه ماليه تبيع العمله الاجنبيه الى مؤسسه مصرفيه وبموجبها تعطي الرخصه الى المصرف فهنا يكون المصرف مسؤول من البنك المركزي وان اي قصور او مخالفه تنتج عن زبون المصرف فان المصرف نفسه يتحملها لان من المفروض انه اخذ اجراءات العنايه الواجبه بموجب تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠١٧ (تعليمات قواعد العنايه الواجبه تجاه زبائن المؤسسات الماليه) التي نصت في ماده (١) بالفقره اولاً (التعرف على هوية الزبون وأوضاعه القانونيه ونشاطه والغايه من علاقة الزبون وطبيعته والمستفيد الحقيقي ان وجد، والتحقق من كل ذلك والمتابعه المتواصله للعمليات التي تكون في اطار علاقة مستمره بأي وسيله من الوسائل المحدده بمقتضى التشريعات ذات العلاقه والتعرف على طبيعة العلاقه المستقبليه مابين المؤسسه الماليه والزبون والغايه منها) والتأكد أيضاً من عدم شموله بقانون غسيل الاموال رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥، والتحقق من سلامة امواله، ففي حاله وجود مخالفه يقوم البنك المركزي بفرض غرامه على المصرف تكون عباره عن مبلغ معين مقابل كل دولار لم يقابله استيراد.

٣-٢ نظام المعلومات الضريبي

٣-٢-١ مفهوم نظام المعلومات الضريبي

لابد من التطرق الى نظام المعلومات بصوره عامه قبل التعرف على نظام المعلومات الضريبي، فنظام المعلومات هو "مجموعة من المكونات المترابطة مع بعضها البعض لتوليد وتجميع ومعالجة وتخزين وإسترجاع وتنظيم وتوزيع المعلومات في داخل المنظمة لغرض تسهيل التخطيط والتحليل والتواصل والسيطرة وإتخاذ القرار (Laudon & Laudon,2000:6)، اما نظام المعلومات الضريبي فقد عرفه شاكر بانه "مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها الإدارة الضريبية من جمع البيانات الضريبية وتحليلها وترتيبها وتقديمها

بشكل يوفر المعلومة لمتخذي القرار وبالأوقات المناسبة لغرض التوصل إلى الموقف الضريبي للمكلف " (شاكر، ٢٠١٧: ٤٧)، كما عرفه عبد " نظام قائم بذاته يتكون بدوره، وككل نظم المعلومات الاخرى من عدة نظم فرعية تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة، ومتناسقة، ومتبادلة، بغية تهيئة المعلومات المفيدة للإدارة، وبما يخدم تحقيق اهدافها" (عبد،٢٠١١: ٤٤).

٣-٢-٢ مكونات نظام المعلومات الضريبي

يتكون نظام المعلومات الضريبي من اربعة عناصر هي

أ- **المدخلات** هي البيانات التي يستخدمها نظام المعلومات الضريبي، ويقصد بالبيانات "تلك الحقائق، أو الرسائل، أو الاشارات غير المبوبة، وغير المنظمة، وغير المفسرة مثل الارقام، أو الرموز، أو الاحصاءات الخام التي لا علاقة بين بعضها، والبعض" (Richasd & Johnp,1999:107)، ويتم الحصول عليها من بيئه النظام اما من مصادر (داخليه اوخارجيه)، ثم العمل عليها في سبيل الوصول الى الوعاء الضريبي الحقيقي (شاكر، ٢٠١٧: ٤٨)،

ب- **العمليات** هي التفاعلات التي تحول البيانات (المدخلات) الى مخرجات، وهناك أربع عمليات في نظام المعلومات الضريبي هي (التسجيل، والتحاسب، والتحصيل، والرقابه).

- **عملية التسجيل /** تتم بعد جمع البيانات من مصادرها حيث تبدأ مرحله توثيق تلك البيانات اما يدوياً او الكترونياً، وفي الوقت الحاضر اتسع استخدام الاجهزه الالكترونيه كأداة لتسجيل البيانات بدل من الطريقه اليدويه ولذلك لمواكبة التطور الذي شهدته نظم المعلومات وايضاً لتقليل احتمالية حدوث الاخطاء عند ادخال البيانات وخفض كلفة تحويل البيانات الى لغات يمكن ادخالها ومعالجتها بواسطة الكومبيوتر (موسكوف ، ١٩٩٨: ص٣٥٨).
- **عملية التحاسب /** يعد التحاسب الضريبي أحد عناصر النظام الضريبي الذي يختص بتنفيذ أحكام التشريع الضريبي وفي موضوع بحثنا هذا يكون التحاسب على الحوالات الخارجيه النابعه من نافذة البنك المركزي كما يلي: -

١. **إذا كانت قيمة الحواله مساويه لقيمة الاستيراد** (يحاسب المكلف على الارباح المتحققه وفق مامقدمه بالحسابات السنويه او على قيمة البضائع المشتراه لغرض البيع حسب المعادله الاستيراديه إذا كانت الارباح المقدمه اقل من قيمة المعادله الاستيراديه ومن ثم ضربها بمعدل الضريبه)
٢. **إذا كانت قيمة الحواله أصغر من قيمة الاستيراد** (يحاسب المكلف على الارباح المتحققه وفق مامقدمه بالحسابات السنويه او على قيمة البضائع المشتراه لغرض البيع حسب المعادله الاستيراديه إذا كانت الارباح المقدمه اقل من قيمه المعادله الاستيراديه ومن ثم ضربها بمعدل الضريبه)
٣. **إذا كانت قيمة الحواله أكبر من قيمة الاستيراد** (يحاسب المكلف على الجزء المستورد حسب المعادله الاستيراديه او الارباح المقدمه في الحسابات السنويه ايهما اعلى اما مبلغ الحواله الذي لم يقابله استيراد فيحاسب عليه بضربه بنسبه ٢٠% ومن ثم ضربها بمعدل الضريبه ومثليها).
٤. **إذا كانت قيمة الحواله لم يقابلها اي استيراد** (يحاسب المكلف وفق قرار اللجنه الفنيه المرقم ٦ لسنة ٢٠١٥ الاعمام ١١٠١ في ٢٠١٥/٦/٢٨ والمتضمن ضرب المبلغ باعلى نسبه من الضوابط لتلك السنة ومن ثم ضربها بمعدل الضريبه ومثليها).

- **عملية التحصيل /** تقوم الاداره الضريبيه بعملية تحصيل الضريبه المستحقه على المكلف، فيتم تسجيل التقديرات الضريبه المنجزه في الوجه الاول لبطاقه الجبايه الذي يمثل (سجل التقديرات) اما الوجه الثاني فيمثل (سجل الجبايه)، وهناك عدة طرق لتحصيل الضريبيه منها المباشره ومنها الغير مباشره فالاداره الضريبيه مخولة باختيار واحده من الطرق التي تراها مضمونه لتحصيل الضريبه (الزهيري، ٢٠٠٧: ٢٣ ــ ٢٤).
- **عملية الرقابه الداخليه /** للرقابه الداخليه اهميه كبيره في سلامه تنفيذ القوانين من قبل السلطه الاداريه فقد عرفها المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين بأنها " تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بغية حماية موجوداته، وضبط البيانات المحاسبية ، ومراجعتها ، والتأكد من دقتها، ومدى الاعتماد عليها، وزيادة الكفاية الإنتاجية، وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الادارية الموضوعة " (عبد الله،٢٠٠٤: ص٤٤)، اي ان وجود عملية الرقابة الداخلية تساعد في ضمان كفاءة وفاعلية إجراءات الإدارة الضريبية.

ت- **المخرجات /** وتتمثل بالمعلومات التي استخرجت من المدخلات (البيانات) بعد معالجتها، وتعد احد اهداف النظام حيث يتم تقديمها إلى بيئة النظام لاستخدامها في اتخاذ القرارات او لاستخدامها كبيانات لمره اخرى لنفس النظام او لأنظمه اخرى، ووتخذ المخرجات اشكالاً كثيره مثل (التقارير، رسوم، ارقام، نسب)

ث- **التغذيه العكسيه/** وهي المعلومات (المخرجات) الناتجة عن عمليات النظام، والتي يعاد ضخها كمدخلات للنظام نفسه لمرة أُخرى وذلك لزيادة كفاءة عملياته وتطويرها من أجل تلبية كافه احتياجات مستعمليه عن طريق تصحيح ملاحظات القصور او العيوب في المعلومات، وتحقيق الاهداف التي وضع من اجلها النظام (السامرائي والزغبي،٢٠٠٤: ص٣١)، وفيما يخص نظام المعلومات الضريبي فأنّ الاستعانه بالمعلومات الناتجه من عمليات النظام تساعد بالوصول الى دخل المكلف الحقيقي الخاضع للضريبه، ثم تستخدم مره اخرى (تغذيه عكسيه) كبيانات للمكلف نفسه للمده الماليه اللاحقه (المقارنه الزمنيه بين سنه واخرى) وايضاً لمعرفة مدى التزام المكلف ضريبأمثالياً او مخل بالتزاماته (البغدادي،٢٠١٥: ص٤٨)

٤-١ الجانب العملي

تم اختيار عدد من الحالات العملية بشكل عشوائي لعينة من الشركات التجاريه المختلفة النشاط التي تمول استيراداتها من نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي، واجراء مطابقة بين معلومات البنك المركزي العراقي التي يقوم قسم تكنولوجيا المعلومات بتجميعها عن الشركات المستورده من خلال نافذة العمله الاجنبيه وترتيبها بجداول باستخدام برنامج (Microsoft Excel) ومن ثم ارسالها الى قسم الحاسبه الالكترونيه في الهيئه العامه للضرائب، وبين المعلومات المقدمه في الحسابات السنويه من قبل المكلف.

الحاله الاولى / قدمت الشركه (أ) لتجاره العصائر والمرطبات بياناتها الماليه لغرض التحاسب الضريبي وكانت قيمة أستيراداته ٤٧٦٦٦٨٥٢ دينار بموجب بيان العمليات الجاريه لسنة ٢٠١٢ مؤيده بالتصاريح الكمركيه، وعند مراجعة المكلف قسم الشركات لغرض التحاسب الضريبي عن استيرادته لسنه التقديريه ٢٠١٣، وتم مراجعة المعلومات الماليه للشركه في قسم الحاسبه الالكترونيه فظهرت حواله قامت بها الشركه عن طريق نافذه العمله في البنك المركزي قدرها (٥٢٨٠٠٠$)، وان الاستيرادات كانت (٤٧٦٦٦٨٥٢ دينار)، فكانت اجراءات التحاسب كما يلي:

في حالة الاعتماد على المعلومات المقدمه من قبل المكلف

*أرباح الاستيراد بموجب المعادله الاستيراديه هي:

٤٧٦٦٦٨٥٢+ ٥% من القيمه (رسم كمركي) + ٢% من قيمة البضاعه والرسم (مصاريف) × نسبه الضوابط لاستيراد العصائر ٢٠% = ١٠٢١٠٢٤٠

١٠٢١٠٢٤٠ × ١٥% = ١٥٣١٥٣٦ دينار مبلغ الضريبه

اما في حالة الاعتماد على معلومات البنك المركزي التي مولت نظام المعلومات الضريبي بها يكون التحاسب كالاتي

على فرض سعر الصرف (١١٧٠)

٥٢٨٠٠٠ $ × سعر الصرف (١١٧٠) = ٦١٧٧٦٠٠٠٠ دينار المبلغ المحول

مبلغ الحواله – (قيمه الاستيراد+ ٥% من القيمه (رسم كمركي) + ٢% من قيمة البضاعه والرسم (مصاريف))

٦١٧٧٦٠٠٠٠ – ٥١٠٥١١٩٨ = ٥٦٦٧٠٨٨٠٢ دينار المبلغ المحول الذي لم يقابله استيراد

فيحاسب ضريباً عليه كما يلي

٥٦٦٧٠٨٨٠٢× ٢٠% × ١٥% = ١٧٠٠١٢٦٤ × ٣ للوصول الى الضريبه ومثليها كمخالفه

= ٥١٠٠٣٧٩٢ دينار مبلغ الضريبه على المبلغ المحول

ولم يقابله استيراد

*اما مبلغ الحواله الذي يقابله استيراد فيحاسب بموجب المعادله الاستيراديه هي

٤٧٦٦٦٨٥٢+ ٥% من القيمه (رسم كمركي) + ٢% من قيمة البضاعه والرسم (مصاريف) × نسبه الضوابط لاستيراد العصائر ٢٠% = ١٠٢١٠٢٤٠

١٠٢١٠٢٤٠ × ١٥% = ١٥٣١٥٣٦ دينار مبلغ الضريبه على الاستيرادات

من ذلك نلاحظ ان مبلغ الضــريبه عند الاعتماد على معلومات البيانات الماليه المقدمه من قبل المكلف كان (١٥٣١٥٣٦ دينار)، اما عند الاعتماد على معلومات نظام المعلومات الضــريبي فان مبلغ الضــريبه (٥٢٥٣٥٣٢٨ دينار)، وعليه نســتنتج ان الاعتماد على معلومات نظام المعلومات الضريبي قد زاد من الحصيله الضريبه للسنه الماليه ٢٠١٢.

الحاله الثانيه/ قدمت الشركه (ب) لتجاره الاجهزه والمعدات الطبيه بياناتها الماليه لغرض التحاسب الضريبي وكانت قيمة استيراداتها صفر بموجب بيان العمليات الجاريه لسنة٢٠١٢، وعند مراجعة المكلف قسم الشركات لغرض التحاسب الضريبي عن استيراداته لسنه التقديريه ٢٠١٣، وتم مراجعة المعلومات الماليه للشركه في قسم الحاسبه الالكترونيه فظهرت حواله قامت بها الشركه عبر نافذة العمله في البنك المركزي (٧٧٧٠٠٠٠$)، ووردت تصاريح كمركيه لاستيراد اجهزه ومعدات طبيه بمبلغ (٨٤٣٥٦٧٦٤٢٩ دينار) بما ضمنه الرسوم والمصاريف، علماً ان التأمينات الضريبيه مدفوعه، فكانت اجراءات التحاسب كما يلي

في حالة الاعتماد على المعلومات المقدمه من قبل المكلف

فلا يوجد دخل يحاسب عليه

اما في حالة الاعتماد على معلومات البنك المركزي التي مولت نظام المعلومات الضريبي بها يكون التحاسب كالاتي

على فرض سعر الصرف (١١٧٠)

٧٧٧٠٠٠٠ $ × سعر الصرف (١١٧٠) = ٩٠٩٠٩٠٠٠٠٠ دينار المبلغ المحول

مبلغ الحواله – (قيمه الاستيراد+ ٥% من القيمه (رسم كمركي) + ٢% من قيمة البضاعه والرسم (مصاريف))

٩٠٩٠٩٠٠٠٠٠ – ٨٤٣٥٦٧٦٤٢٩ = ٦٥٥٢٢٣٥٧١ دينار المبلغ المحول الذي لم يقابله استيراد فيحاسب ضريباً عليه كما يلي

٦٥٥٢٢٣٥٧١ × ٢٠% × ١٥% = ١٩٦٥٦٧٠٧ × ٣ للوصول الى الضريبه ومثليها كمخالفه

= ٥٨٩٧٠١٢١ دينار مبلغ الضريبه على المبلغ المحول

ولم يقابله استيراد

*اما مبلغ الحواله الذي يقابله استيراد فيحاسب بموجب المعادله الاستيراديه

٨٤٣٥٦٧٦٤٢٩ × نسبه الضوابط لاستيراد العصائر ٢٠% = ٥٨٩٧٠١٢١ دينارالدخل الخاضع للضريبه

٥٨٩٧٠١٢١ × ١٥% = ٨٨٤٥٥١٨ دينار مبلغ الضريبه على الاستيرادات

وعلى اساس ذلك نلاحظ انه لايوجد مبلغ ضريبة عند الاعتماد على معلومات البيانات الماليه المقدمه من قبل المكلف، اما عند الاعتماد على معلومات نظام المعلومات الضريبي فان مبلغ الضريبه (٦٧٨١٥٦٣٩ دينار)، وعليه نستنتج ان الاعتماد على معلومات نظام المعلومات الضريبي قد زاد من الحصيله الضريبه للسنه الماليه ٢٠١٢.

الحاله الثالثه / قدمت الشركه (ج) لتجاره البذور والاسمده والمبيدات بياناتها الماليه لغرض التحاسب الضريبي وكانت استيراداتها صفر بموجب بيان العمليات الجاريه لسنة ٢٠١٢، وعند مراجعة المكلف قسم الشركات لغرض التحاسب عن السنه التقديريه ٢٠١٣ وتم مراجعة المعلومات الماليه للشركه في قسم الحاسبه الالكترونيه فظهرت حواله قامت بها الشركه عن طريق نافذه العمله في البنك المركزي قدرها (١٠٠٠٠٠$) فكانت اجراءات فكانت اجراءات التحاسب كما يلي:

في حالة الاعتماد على المعلومات المقدمه من قبل المكلف

لايوجد دخل خاضع للضريبه

اما في حالة الاعتماد على معلومات البنك المركزي التي مولت نظام المعلومات الضريبي بها يكون التحاسب كالاتي

على فرض سعر الصرف (١١٧٠)

١٠٠٠٠٠$ × سعر الصرف ١١٧٠ = ١١٧٠٠٠٠٠٠ دينار المبلغ المحول

١١٧٠٠٠٠٠٠× ٧٠% اعلى نسبه بالضوابط × ١٥% = ١٢٢٨٥٠٠٠ × ٣ للوصول الى الضريبه ومثليها كمخالفه = ٣٦٨٥٥٠٠٠ دينار مبلغ الضريبه

وعلى اساس ذلك نلاحظ انه لايوجد دخل خاضع للضريبه عند الاعتماد على معلومات البيانات الماليه المقدمه من قبل المكلف، اما عند الاعتماد على معلومات نظام المعلومات الضريبي فان مبلغ الضريبه (٣٦٨٥٥٠٠٠ دينار)، وعليه نستنتج ان الاعتماد على معلومات نظام المعلومات الضريبي قد زادت الحصيله الضريبه للسنه الماليه ٢٠١٢.

٥-١ الاستنتاجات والتوصيات

٥-١-١ الاستنتاجات

١. توصل البحث من خلال حالاته العمليه ان عملية رقابة البنك المركزي على التحويلات الخارجيه واعتماد بياناته في عملية التحاسب الضريبي ادى الى الوصول الى الدخل الحقيقي الخاضع للضريبه.
٢. عدم تصريح اغلب المكلفين عن جميع انشطتهم وتحويلاتهم محاولين بذلك تقليل الدخل الخاضع للضريبه وبالتالي تقليل مبلغ الضريبه وهذا مايسمى بالتهرب الضريبي.
٣. عدم تعاون المكلفين مع السلطه الضريبيه واخفاء بعض المعلومات وذلك بسبب قلة الوعي الضريبي.
٤. عدم التزام بعض المستوردين عبر النافذه باستيراد بضاعة تسد مبلغ الحواله حيث تكون الاستيرادات اقل من مبلغ الحواله او لاتوجد استيرادات نهائياً اي مايسمى تهريب العمله الاجنبيه
٥. تسجيل قيمة البضاعه المستورده بأقل من قيمتها وذلك لتقليل الكمرك وتبرير ذلك بأن المخالفه المفروضه من قبل الهيئه العامه للضرائب والبنك المركزي اقل من قيمة الكمرك.

٥-١-٢ التوصيات

١. عمل نظام معلومات متكامل يربط الهيئه العامه للضرائب بالبنك المركزي فيتم من خلاله تزويد الهيئه العامه للضرائب بكافة معلومات التحويلات الخارجيه المخصصه للاستيراد التي تتم عبر نافذة العمله.
٢. استبدال الغرامه المفروضه من قبل البنك المركزي على كل دولار لم يقابله استيراد باسترداد قيمته اي الفرق بين سعر السوق وسعر المزاد يسترجع الى البنك المركزي في حالة عدم مقابلة الدولار باستيراد.
٣. معاملة الهيئه العامه للضرائب من ناحية التحاسب الضريبي للجزء المتبقي من الحواله الذي لم يقابله استيراد كمعاملة الحواله التي لم يقابلها استيراد نهائياً.
٤. الاهتمام بتعزيز التنسيق بين البنك المركزي والهيئه العامه للضرائب بخصوص فرض العقوبات والغرامات من قبل الطرفين على المخالفين وذلك لتقليل ظاهرة التهرب الضريبي وظاهرة تهريب العملة الاجنبيه.
٥. نشر الوعي الضريبي بين المكلفين من خلال كتيبات اونشرات تهدف الى تعريفهم بالضريبه واهدافها.

المصادر

اولاً: المصادر العربيه

١. شكري، ماهر، (٢٠٠٤)، العمليات المصرفيه الخارجيه، الاردن، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع.
٢. الراوي، خالد وهيب، (٢٠١٥)، العمليات المصرفيه الخارجيه، الاردن، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع.
٣. الغبان، ثائر صبري محمود، (٢٠١٣)، المحاسبه في النشأت الماليه في ظل النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين العراقيه، الطبعه الاولى، العراق، بغداد، الجزيره للطباعه والنشر.
٤. الصيرفي، محمد، (٢٠١٦)، أدارة العمليات المصرفيه (العاديه ـ الغير عاديه ـ الالكترونيه)، الطبعه الاولى، مصر، القاهره، دار الفجر للنشر والتوزيع.
٥. ياسين ودرويش، فؤاد توفيق، أحمد عبد الله، (١٩٩٦)، المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية، الاردن، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر.
٦. عبد، خالد حامد، استخدام نظم المعلومات الضريبية وانعكاساتها على الحد من التهرب الضريبي، بحث مقدم ضمن وقائع المؤتمر العلمي الاول الذي اقامه المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد تحت شعار دور العلوم المحاسبية والمالية في النهوض بواقع المؤسسات الاقتصادية في العراق للفترة من ٨-٩ /٣/ ٢٠١١.

٧. شاكر، كفاء عبد الكريم، (٢٠١٧)، دور الجهات الساندة في توسيع الوعاء الضريبي، بحث مقدم للحصول على الدبلوم العالي المعادل للماجستير في الضرائب من جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية.
٨. موسكوف، ستيفن. أ وسيمكن، مارك. ج ، ١٩٩٨ ، " نظم المعلومات المحاسبية لأتخاد القرارات مفاهيم وتطبيقات "، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار المريخ للنشر.
٩. الزهيري، محمد سلمان عبود، (٢٠٠٧)، مدر اسهام نظام المعلومات الضريبي في تطوير العمل الضريبي، بحث مقدم للحصول على الدبلوم العالي المعادل للماجستير في الضرائب من جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية.
١٠. عبد الله، خالد أمين، ٢٠٠٤، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.
١١. السامرائي والزغبي، ايمان فاضل الزعبي، هيثم محمد، ٢٠٠٤، نظم المعلومات الادارية، الطبعه الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع.
١٢. البغدادي، علي غانم شاكر، (٢٠١٥)، نظم المعلومات ودورها في تعزيز الايرادات الضريبيه، بحث مقدم للحصول على الدبلوم العالي المعادل للماجستير في الضرائب من جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية.

ثانياً: المصادر الاجنبيه

1. Cecchetti , Stephen , Schoenholtz , Kermit and Fackler, James, Money, Banking and Financial Markets , McGraw-Hill , Third Edition , 2011.
2. Laudon, Kennth& Laudon, Jane, Management information System, 6thed, 2000.
3. Richaredson, m. Closer Ties, Could Create Animor New Regional Axis international Herold Tribune, 1999.